

الملف النووي الإيراني؛ ما بعد مفاوضات مسقط

■ **حميدي العبدالله**

لم تنته جولة مسقط بالوصول إلى اتفاق نهائي قُبِل الموعد المقرر في 24 تشرين الثاني الحالي، واستمرَّ الخلاف، وأن لم يكن نوعياً، حول بعض المسائل الحساسة والدقيقة.

ويتوقع البعض أنه إذا لم يتمَّ التوصل إلى اتفاق نهائي فإنَّ العلاقة بين إيران و(1+5) ستعود إلى الصفر، وسيتأثر الوضع في المنطقة برمتها جراء هذه الانتكاسة والعودة إلى الوراء بالمقارنة مع ما حققته المفاوضات في جولات سابقة. لكن هل هذا التقدير يمثل السيناريو الوحيد المتوقع في حال لم يتمَّ التوصل إلى اتفاق نهائي مع حلول 24 الشهر الجاري؟

لا شك أنَّ هناك سيناريوات كثيرة وبينها سيناريو التمديد وتجديد العمل بالاتفاق الانتقالي لفترة جديدة قد تكون ستة أشهر، وقد تكون أقل، وأيضاً هناك سيناريو أن تبقى الأمور على ما هي عليه الآن، وتستمرَّ جولات التفاوض من دون الإعلان عن تجديد ثالث للاتفاق الانتقالي، ولكن يظل العمل بمضمون هذا الاتفاق طيلة مرحلة التفاوض طالما أنَّ التفاوض يحقق المزيد من التقدم.

جميع السيناريوات مطروحة ولكن السيناريو الوحيد المستبعد هو العودة إلى نقطة الصفر، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً، من الصعب الحفاظ على وحدة الدول التي تمثل (1+5) في حال أرادت الولايات المتحدة العودة إلى نقطة الصفر، لأنَّ روسيا والصين على الأقل، وهما عضوان دئامان في مجلس الأمن لم يقبلا ذلك، ولا سيما في ظل تدهور العلاقات الأميركية– الروسية على خلفية الأزمة الأوكرانية والعقوبات التي فرضتها الحكومات الغربية على روسيا.

ثانياً، في حال العودة إلى الصفر هناك ثلاثة تحديات تواجه الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين، التحدي الأول، المضيَّ في فرض عقوبات جديدة وقاسية ضدَّ إيران، وبديهي أنه من الصعب، بل من المستحيل تمرير هذه العقوبات في مجلس الأمن في ظل العلاقات الروسية – الأميركية، وبالتالي أي عقوبات جديدة ستفرض على إيران لن تحظى بأيَّ شرعية دولية، وستستخذ هذه العقوبات في إطار العلاقات الثنائية، وقد يلتزم بها حلفاء الولايات المتحدة، ولكن لن تلتزم بها دول أخرى ترى أنَّ مصالحها تقتضي بعدم المشاركة في فرض هذه العقوبات، وفي مقدمة هذه الدول روسيا والصين، وبالتالي فإنَّ فرض عقوبات ثنائية ستكون على حساب مصالح الولايات المتحدة وحلفائها حيث ستحل الشركات المنافسة للشركات الغربية في توظيف استثمارات في إيران، ولا سيما في قطاع الطاقة، وينجم عن هذا، الحد من فعالية العقوبات الثنائية، وخسارة الشركات الغربية لفرص تحتاجها في ظل الركود الاقتصادي المستمرَّ منذ عام 2008، أي أنَّ عدم التوصل إلى اتفاق يُلحق الأذى بالمصالح الأميركية ومصالح حلفاء الولايات المتحدة. التحدي الثاني، انزلاق الولايات المتحدة إلى مواجهة عسكرية تحت ضغوط الكيان الصهيوني وجماعات الفئود المتطرفة في الكونغرس، ومعلوم أنَّ الرئيس الأميركي وعالية النتبة الأميركية تعارض التورُّط في حروب جديدة، لا سيما عندما يكون العدو بججم إيران وقدرتها المعروفة.

التحدي الثالث استمرار المواجهة غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، ولكن من الواضح أنَّ هذه المواجهة لا تصبُّ في المصلحة الأميركية في ضوء ما يجري في العراق واليمن ومناطق أخرى.

هكذا يبدو أنَّ توازن القوى الذي يحكم الصراع في الملف النووي الإيراني، يجعل للولايات المتحدة مصلحة في الوصول إلى اتفاق توازي المصلحة التي تحققها إيران من جراء ذلك.

عن قرصنة قناتنا؛ شكراً لوسام الشرف

يبدو أنَّ الأسلحة والصواريخ لم تجد نفعاً عند المجموعات الإرهابية الاستخبارية التي تعيثُ فساداً في سورية، ويبدو أنَّ الدماء التي نُرّفت فيها طوال سنوات لم تشبع ما في نفوسهم من اهراب وأمراض وميول شاذة نحو الحرية من ابواب لا تعرف عنها شيئاً ولا يمكن أن تلقى معها مهناً كلف النمن.

التقرُّذ والاستئثار بالناس وبحرياتهم وممتلكاتهم، كلُّ هذا في قلوبهم السوداء وعقولهم السيخية المتحجرة.

ملطيم لا يحرف سوى لعة الدم والقتل والسرقة والسلاح والإغتصاب، وملثنا لا يعرف سوى الكلمة والمنطق والعدل والرحمة والتعاطف مع الآخر وأنْ تحدّينا حدود المعرفة إلى «اللاقان».

أضانا فاصبنا... ملثنا فواجعتنا... كتبنا فوصلنا... انتشرنا فأغضبنا... صدقتنا فاستمررتنا... ومستمرّون...

يبدو أنَّ كلمتناتيا كلمات حق أبقنوها فاهزمت نفوسهم الضعيفة.

ومن يقبل الصفء في ايلول إسكات القلم والصوت والصورة والحرية الاعلامية؟

من يعلق سوى من لا يملك الحسجة؟

من يعيش هوس القرصنة الإلكترونية لشبكة لسنوات سوى المستقرِّ وقليل الحيلة؟ قرصنوا الشاشنة لدفائق، تفرَّجنا على إنجازهم الضعيف وتبسمنا... عرفنا وعرف محتونا أننا أصبنا وطعنأهم في عيونهم... فنحن لا نلطنن في قلوب ماتت بل في عيون تعامت عن الحقيقة...

بالقل من دفاائق عدد أصابع اليد الواحدة أبعدأهم واسترددنا وسيطرنا على الوضع...

سفنود قريبا وعادئون أقوى.

قرصنة استخبارية تعرف بالهاكرز سجل فريقنا التقني عملها من عدة مدن... عمل استخباري أمني مدروس لاستهداف قناة «توب نيوز» الإخبارية، ادهاء من استخبارات دول الحريات إلى مجموعات إرهابية باتت لا تملك شيئاً اكبر من عداء لجثث قتلى كاكبر الإنجازات امام العداست.

الحقيقة أنَّ القرصنة التي تعرَّضت لها «توب نيوز» وسام لكلِّ موظف فيها، وقد تاكد أنها صوت يؤلم ويصيب البعض بحالات هوس لا علاج لها.

من بين المحبين للثقافة من أراد من باب المزاح ولشدة السخرية من ركائة أداء الإرهابيين وقله حيلتهم، ان يقول هل تعرفون أن هؤلاء الفاشلين يظنون أنهم يقرصنتهم فانتكم لنحس دفاائق توهموا أنهم حققوا إنجازاً عسكريا ضخماً يوازي محاصرة دمشق، او ربما عرقلة مهمة دي ميستورا مثلا، فهؤلاء لقلّة حيلتهم امام الجيش السوي أصيبوا بالاضباع وانتم اذاتم على كل هذا الضيعاع.

المشكلة أنه بين القرصنة والقرصنة ضاع اتباع الحرية، فبذل محاولة كمّ أفواه الاعلام والرأي المغاير ومواجهته بالحجة والبرهان، وحدها الذي انبثت تحت قرصنتها والتعدي عليها...

الكيد أن من حاول قرصنة شاشنة توب نيوز هو نفس الذي اطلق النار على الشهداء الاعلاميين يارا عباس... وحمزة الحاج حسن وسيرينا سحيم وغيرهم... هم انفسهم من يعتقل مراسلي واعلاميي القنوات الغربية قبل العربية... لماذا؟ لأننا والقون من انفسنا ومن موقفنا الذي لن يتغير ندعم الحرية الإعلامية ونحرص على حماية الاعلاميين ومنابرهم مهما اختلفوا معنا...

«توب نيوز» هذه التي أوجهتكم وكشفت مؤامركم منذ أول ايام الحرب في سورية تذكروها...

تذكروا جيداََ هل القناة وكلّ الذي فضحته عن ثورتكم...

هذه القناة ستعود أقوى ونحن نعرفون هذا ونحن نؤمن... ولا يمكن أي مجموعة استخبارية امنية اقليمية... أن تجتث هدفها ورسالتها او أن تضعف من عزيمتها.

وفي النهاية؛ شكراً لوسام الشرف والتوقيع: فريق عمل قناة «توب نيوز» ومشاهدينا

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الاميركية

قراءة في الانقلاب الانتخابي الجمهوري والفرصة الاخيرة لأوباما

حقييات ونتائج جولة الانتخابات الاخيرة

كانت بند التداول الرئيس لمعلم مراكز الأبحاث الاميركية.

سيستعرض قسم التحليل آساق النتائج الانتخابية وتداعياتها المحتملة على مجمل مسار السياسة الاميركية، وتناول طبيعة العلاقة المقبلة بين الرئيس أوباما والطاقم الجمهوري الجديد في مجلسي الكونغرس، الى جانب معطيات جولة الانتخابات الرئاسية عام 2016، والدور البارز في هذه الجولة لرؤوس الاموال في التأثير على نتائج الانتخابات.

ارتداد الانتخابات التشريعية

طالب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية التركية الجديدة المقبلة للكونغرس بضرورة «إجراء مراجعة لميزانيات الانفاق العسكري، مذكراً بجملة التحديات المائلة التي تنتظر حلولا لها: الغارات الجوية داخل الاراضي السورية؛ اتفاقية الأمن المشترك مع أفغانستان؛ وانتشار فيروس اي بولا.

عوامل عديدة تكمّ الأداء الباهر للحزب الجمهوري في جولة الانتخابات الاخيرة، اعداد قائده الملتق وطويل الاجل لخوض الجولة، وافراح جهوده لاعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بما يضمن وصول مرشحه للمناصب المطلوبة، منذ عام 2010؛ والاعتماد المكثف على دور المال السياسي في حسم العديد من المنافسات الانتخابية المتقاربة وفق ما كانت استطلاعات الرأي العام توفره.

وافن الحزب الجمهوري محققا على توظيف عدد من مزاي خصمه خدمة لبرنامجه؛ ضعف اداء مقلع مرشحي الحزب الديمقراطي، ويؤس توزيع موارد الحزب المالية المطلوبة للحملات الدعائية، فضلا عن غياب حماس القاعدة الانتخابية لتبني خطاب الحزب الديمقراطي لمرّة حملة منتظمة يتمويل فقير من الحزب الجمهوري لشبمطة الرئيس أوباما وتحميله مسؤولية الاخفاقات السياسية، داخليا وخارجيا.

ذهب البعض الى المواجهة بأن قواعد اللعبة الانتخابية تمّ تزويرها منذ البداية لصالح الحزب الجمهوري، شبكة «ان بي سي» للتلغزة وصفت فوز الحزب الجمهوري بأنه «واسع وعميق، كنيب للعداء وربما مخيف بعض الشيء»، اسبوعية «رويليتغ سنون» نشرت في عدد 11 تشرين الثاني 2013 تحقيقا موسعا عنونه: «كيف يزيّف الجمهوريون المشهد»، اوضحت فيه الاعبيب التي يلجا اليها قادة الحزب «لتزييف الانتخابات، وقمع الناخبين والجوغي والحقيل والاذاع لاستغلال الغفغات الانتخابية»، لتبنيب اجندتهم. الحزب الديمقراطي، في المقابل، ليس بريئا بالكامل كما انه ليس الضحية، وهو المشارك مشاركة تامة في تقاسم مغائم اللعبة السياسية واقصاء أي توجهات او تيارات أخرى قد تهتد امتيازات الحزبيين.

للدلالة على ما تقدم من عبث واستخفاف، نستعرض المشهد الانتخابي في ولاية بنسلفانيا التي تعرّضت لحملة تقسيم قاسية لدوائرها الانتخابية بدافع حماية الناخبين الجمهوريين؛ أسفرت نتيجة الانتخابات الاخيرة عن تفوّق مرشحي الحزب الديمقراطي بنحو 83.000 صوتا تمثل نسبة 44

في المئة من مجموع أصوات الناخبين، بيد ان نتائج الفوز أشارت الى نيل الديمقراطيين 51 مقاعد في مجلس النواب من مجموع 18 مقعدا في مجلس النواب مخصصة لها وفق الدستور. بعبارة اخرى، ترجمت النسبة المعتبرة التي اقل من 28% من مجموع المقاعد، وهكذا يتمّ التحاليل على الإرادة الشعبية عبر تقسيمات مغرضة للدوائر الانتخابية لتخدم حزبا دون آخر. الامر عينه تكرر في عدد آخر من الولايات «الهامة والمحورية»، بنظر الحزبين: بنسلفانيا، نورث كارولينا، جورجيا، فلوريدا، تكساس، لويزيانا، اريزونا، تنيسي ومناطق أخرى.

تحديات ومناقصا دستورية في الاق

انقلاب موازين القوى في المشهد الراهن سبق ان تكرر ابان ولاية الرئيس الديمقراطي الاسبق بيل كلينتون، ان فاز الجمهوريون بمجلسي الكونغرس، تحت زعامة نيوت كينغفريتش. بيد ان الرئيس تصرف بحكعة وبمهارة عالية حاز فيها على دعم السلطة التشريعية لسن قوانين اصلاحية وتحقيق التوازن في الميزانية.

الرئيس اوباما يعتقد ان الحكنة والبراعة التشريعية التي تمتع بها بيل كلينتون، فضلا عن الجمل العنصري لدى نسبة غير بسيطة من اعضاء الحزب الجمهوري، لا سيما الاشدّ محافظة في تيار حزب الشاي. الامر الذي يؤشر على عسر العزيمة التي تنتظره في كسب ثقة الكونغرس للتعاون المشترك وتحقيق مساومات وموافقة على المصادقة على عدد من المشاريع الهامة للرئيس.

بالمقارنة مع الرئيس كلينتون، فإن أوباما لا يبدي ميلا للمساومة والتوصل الى حلول وسطية. تجسد ذلك في مؤتمره الصحافي الاخير عدة هزيمة الحزب الديمقراطي مؤكدا عزمه المضي لتحقيق اجندته، وقال «... اننا على يقين بانتي ساقدم على اتخاذ بعض الاجراءات التي لا يحبثها بعض اعضاء في الكونغرس». يذكر ان الرئيس اوباما لم يحالف الحظ بذلك ابان سيطرة حزبه على اقلية مجلس الشيوخ.

امام هذه العقبة، يخوّل الدستور الاميريكي الرئيس إصدار «قرارات تنفيذية»، تحلّ مكان قرارات الكونغرس، والتي سعى الرئيس اوباما لتطبيقها في عدد من الحالات. اعتمد الرئيس اوباما على ممارسة حزبه موقع الاقلية في مجلس الشيوخ لإبطال وافشال مشاريع وميزانيات مقترحة صادق عليها مجلس النواب بزعماعة الجمهوريين.

انقلاب موازين القوى الاخير سيفرض تحديات مضاعفة على الرئيس اوباما، لا سيما لعدم قدرة الاقلية في مجلس الشيوخ تعطيل أي قرارات، خاصة تلك التي تستدعي موافقة اقلية بسيطة من اعضاء، 51 في المئة. وسيستغل خصومه الجمهوريون نفوذهم الجديد للمصادقة على قرار «اعادة التوازن للميزانية» وقرار «اعادة النظر بعمل الكونغرس لعام 1996، والذين باستطاعة الاقلية البسيطة المصادقة عليها، على ان الذي سيرتك تداعيات سلبية على صلاحيات وقرارات الرئيس اوباما.

القانون الخاص بالميزانية يخوّل الكونغرس سنّ قرار تمويل الحكومة من دون حق اللجوء الى استخدام سلاح التعطيل، الذي ابطل مفعوله سابقا. استغل رئيس مجلس الشيوخ الديمقراطي هاري ريد، ذلك الاجراء للمصادقة على قرار الرعاية الصحية الشاملة الذي تعرّضت جلسات مناقشاته لخطبات مطولة اشهرها للسببانتور، تيد كروز الذي بقي يتحدث لمدة 24 ساعة متواصلة بغية تعطيل الاجراء.

ما يلقى الرئيس اوباما في هذا القرار تحكم الكونغرس بألية الصرف

والانفاق من قبل السلطة التنفيذية. ان باستطاعة طاقم الكونغرس الجديد تحديد سقف الائتمالى للرئيس للصررف على بند «العفو عن الهجرة غير

الشرعية» وحصر الكلفة بمبلغ مقطوع لكلفة طلبات الحصول على الهجرة. كما يخشى استغلال الحزب الجمهوري للbindung المتعلق بألية صرف أي هيئة حكومية وجرمانها من الإنفاق على جهود تطبيق القوانين المعمول بها.

لدى الرئيس صلاحية استخدام حق الفيتو لإبطال اي مشروع مقدم لا يتناسب، اما إلغاء الفيتو فينتطلب نسبة الاقلية المطلقة، ثلثي اعضاء، لدخضه، بيد ان الرئيس اوباما ان لجوءه إلى تلك الصلاحية اجراء محظوف بالخطر، لا سيما ان الجولة الانتخابية المقبلة ستعقد عام 2016، وما ستتركه من تداعيات على جمهور الناخبين. من المرجح ان يلجا الجمهوريون لتحديد مجالات تقليص الإنفاق الفيدرالي، كبرنامج الرعاية الصحية، طمعا على نيل

رضى القاعدة الانتخابية، بالإضافة الى خشية من انضمام بعض الممثلين عن الحزب الديمقراطي الى جانب خصومهم لاستكمال نسبة الثلثين، لا سيما

ان عدد منهم ينوي إعادة ترشيحه للمجلس.

الحيل السياسية الطامعة في تقيدد سلطات الرئيس وفيرة ولا تنضب عند خصومه، بعد مصادقة الكونغرس على عدد المساس ببعض برامج الرعاية، مثل الرعاية الاجتماعية، من جانب، وفي الجانب الاخر ابطال مفعولها باستحداث قرار جديد يتطلب مصادقة الرئيس يتضمنّ مجالات تقليص الإنفاق. في حال استخدام الرئيس صلاحيته بقرار الفيتو سيرتك تداعيات سلبية على هيئات حكومية ضرورية للحزب الديمقراطي بلناهبها الاعضاء الجمهوريون مثل هيئة حماية البيئة ووزارة التربة وهيئة الاشراف على

الاذنية والاذوية.

قرار «اعادة النظر بعمل الكونغرس لعام 1996» ينصّ على حق مجلسي الكونغرس مراجعة ونقض أي اجراء حكومي جديد، محصّنا بعدم جواز تعطيله او تاجيلها في ازوقة مجلس الشيوخ. في ظل هذا الانقلاب الدستوري، باستطاعة الرئيس اوباما استخدام حق في نقض القرارات التي تتطلب موافقة لسنها، وهو ما لا يرحجه المراقبين. خطورة هذا القرار تكمن في تخويل مجلسي الكونغرس بزعماعة الحزب الجمهوري تجاهل وتعطيل

الحرب على الإرهاب

لفتت قضية نسيبة الصرف (في عهد الرئيس اوباما)

على العمليات الطارئة في الحرب على الازهاب وتحويل الاموال المخصصة للانفاق على برامج عسكرية اخرى، محذرا من ان الآلية المذكورة لا تعد سياسة مسؤولة. وطالبت الكونفرس الجيموري الجديد في الجديدة «بزيادة سقف الحد الاقصى لشؤون الدفاع بما يضمن الصرف على كافة متطلبات الأمن القومي».

سورية

تتوالى توصيفات الفشل لسياسة الرئيس اوباما في سورية والعراق، ومضى مركز السياسة الأمنية ابعد من ذلك قائلا: «ليس فشلا ذريعا فحسب بل تقويض للمصادقية الاميركية ... وينبغي على الرئيس اوباما اعتماد توجه أشدّ صرامة للحاق الهزيمة بالذولة الاسلامية». واذاف موضحا ان بروز «أهمية اعتماد سياسة افضل بشكل مبرزاً متفعا لحمل الرئيس اوباما على اعادة تركيبة طاقم مجلس القومي بعد

الانتخابات... وادخال مستشارين اكفاء بوسعهم طرح خيارات سياسية صلبة ارضيتها الإقلاع عن

اعتبارات السياسات الداخلية». نته معهد واشنطن الى ديمومة طول المدّة التي ستستغرقها محاربة «داعش» مشككا بتحقيق هدف هزيمتها، لا سيما ان «تفريخات داesh

والمجموعات الجهادية الأخرى ستبقى جزءا من مشهدة الشرق الاوسط وتهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها لسنوات مقبلة». وحث واشنطن وحلفاءها على التصدي «لاغراءات ايديولوجية الجهاديين... التي تشكل فيصل «استراتيجية الخروج من هذا الصراع».

واستدرك بالقول انه يتعيّن على الولايات المتحدة «إدامة انخراطها عسكريا في المنطقة...

لسنوات مقبلة».

إيران

ابدى معهد كارنيغي اهتماماً خاصاً بالاتفاق النووي «المرتبّب» مع إيران وما سينطوي عليه من «إزالة العقوبات... ومن شأنه احداث تعقيبات مشيرة للاهتمام في اسواق الطاقة

آراء

الدولية.» وتبّه دول الخليج المنتجة للغاز والى «عدم القلق من بروز بلاد فارس – على الاقل في المدى المنظور... ومن السابق لاوانه التنبؤُ بإغراق اسواق النفط والغاز على الفور، من المنتجات الإيرانية. وأوضح ان مسالة «رفع عقوبات مبرمجة، لا سيما ان «تفريخات داesh و«معدّة»...»

قبرص

استدار صندوق مارشال الالماني شرقاً للبحث في «تنامي التّورات الاقليمية بالقرب من سواحل قبرص» طمعا في استحواذ الدول المجاورة على احتياطات الطاقة الهائلة هناك. وأوضح أن تحريك تركيا قطعاً بحرية بالقرب من السواحل القبرصية «ينم عن خطة مدروسة لنسف محادثات التسوية القبرصية الصعبة... كما ان الردّ القبرصي القاسي سيضعاف متابع عودة الجانبين الى طاولة المفاوضات». وحث دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وروسيا ايضاً على «ممارسة نفوذهم على الاطراف بغية تقليص حدة التورات».

جدير بالذكر في هذا الصدد تراجع الرئيس أوباما عن تعهداته لقواعد الانتخابية، في ولايته الرئاسيتين، خدمة لمصالح رؤوس الأموال والشركات الكبرى ومثليها في الكونغرس من الحزبين: وافق أوباما على مقايضة تخفيض معدلات الرعاية الاجتماعية ورواتب التقاعد والرعاية الطبية مبركا مقابل موافقة الفريق الأخرى على «مبدأ» إعادة النظر بنظام الضرائب المفروض على الشركات وكبار الأثرياء؛ فضلا عن تعزيزه أركان الدولة البوليسية والاستخبارية منقلبة بتجنيس وكالة الأمن القومي على الداخل والخارج؛ واستئناف مراكمة الترسّاة النووية التي، للعفارة، أقدم الرئيس ريغان على تقليصها، بكلفة تقدر بما ينوف عن تريليون (الف مليار) دولار.

أفاق الانتخابات الرئاسية المقبلة

من المفيد استعادة الدوافع الرئيسة التي حفزت الناخبين للتصويت لصالح الرئيس اوباما في ولايته الأولى، وفريق حزبه في الكونغرس، لعل أهمها جاء على خلفية نبذ السياسات الإصهائية ومغامرات المحافظين الجدد وأنصارهم الليبراليين الجدد في التدخل والعدوان خارج الأراضي البرهان، وما تربط عليها من إزمة اقتصادية لازلت صادها لتردد للزمن من المراهن، فاقمها الرئيس أوباما باختيار لجانب رأس المال والشركات المصرفية الضخمة في وول ستريت، وشريحة «0.01%، على حساب الغالبية الساحقة من الشعب؛ وتبنيته للحروب الدائمة والشاملة في العالم الغربي والمنطقة المحيطة.

يشير عدد من كبار المختصّين بتحليل نتائج الانتخابات الى تصاعد ونمو ودور العامل العنصري في الانتخابات الاخيرة، ساهم الى جانب عوامل موضوعية أخرى، في مقاضلة وبروز التيارات الأشدّ محافظة بين الفريقيين. وأوضحت أعلبيتهم انه يتعيّن على القوى والتيارات الاميركية «الاعتراف بدور العامل العنصريه كتبار محوري في البنية السياسية الاميركية... والدوافع الطبيعية للنتائج التي أسفرت عنها انتخابات عام 2014 التي جانب استغلال القوى المؤثرة لعمال «الخوف والذعر» الذي رسخته السياسات المتلاحقة في الذهن الشعبي، تجسّدت في «المبالغة في خطر وتهديد الدولة الاسلامية، وغزو اطفال امريكا الوسطى، وفيروس اي بولا المقل من أفريقيا».

الثابت في نتائج الانتخابات أنها أبرزت عدد من الطامحين سياسياً بين الفريقيين، وأطاحت بأخريين ليس بسبب عروف الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم فحسب، بل لتراجع العامة في جدوى الانتخابات التي سجلت اندي نسبة في تاريخ الانتخابات الاميركية، أقل من 36% شاركوا في الانتخابات. الففارة تكمن في إدانة المسؤولين الاميركيين لنتائج الانتخاب في شرقي اوكرانيا، دويتسك ولوماسك، التي شهدت نسبة مشاركة عالية أكثر من 60% من الناخبين على الرغم من تهديد الصفف المتواصل لقوات حكومة كييف.

الخسارة الأكبر لفريق الحزب الديمقراطي كان في مناصب حكام الولايات التي عمل على عدد منها لتعديل لدا الديمقراطية المقبلة، وجاءت بعض النتائج صامدة للجميع، أهمها في ولاية ماريلاند، الملائقة للمعاصرة واشطن، التي فضلت مرشح جمهوري على سياسي مخضرم من الحزب الديمقراطي. يلعب حكام الولايات في الانتخابات الاميركية دورا محوريا هاما، ليس في بعد تسخير الاكثانيات العامة لصالح فريق محدد، بل في اعداء شأن فريق مفضل عبر سن قوانين محلية، كما شهدنا في ولاية فلوريدا التي «رحجت» فوز الرئيس الاسبق جورج بوش على خصمه آل غور على الرغم من رجحان ثقة الأصوات لصالح الاخير.

عزوف عدد من المرشحين الديمقراطييين عن الظهور العلني الى جانب رئيس الحزب ورئيس البلاد اثبتت عدم الإقبال القوي من الشرائح المعاصرة للرئيس وسياساته، وربما سيعسي استراتيجيو الحزب الاستفادة من تلك «السطوة» في الجولة المقبلة. الفريق الفائز في هذه الدورة سيواجه عدة متاعب في الجولة المقبلة عام 2016، الفانّ اضاع نزع السلطة والفئود السياسي على حساب الاعتبارات والمصالح الشعبية، واخفاقة في معالجة عدد من التحديات، بل التراجع عن بعض المكتسبات للشريحة الكبرى من المجتمع؛ برامج الرعاية الصحية ورواتب المتقاعدين مثلا.

«الرشوة السوداء المقلنة»

جولة الانتخابات التالية تعدّ الاولى التي تحزرت من القيود المفروضة للحد من تضخم التبرّعات لمرشح معين، ثمرة لقرار المحكمة العليا عام 2010 الذي «فتح باب التبرّعات على مصراعيه» من دون أي قيود او ضوابط تذكر. وعليه، برز دور الممولين الكبار بشكل علمي لا يسبق له مثل في تمويل الحملات الانتخابية والدعائية التي تضخمت لمستويات غير مسبوقة في تاريخ الانتخابات الاميركية. وقد قلقة الحملات من الطرفية بنحو 4 مليار دولارجات لتجنيتها مطابقة لقرارات الادع، على رأسها امبراطوريات المال العائدة «للأخوين كوك، وشيلدون اديلسون».

برز تأثير قرار المحكمة العليا في مجالات شتى بعيدة عن اجراءات الرقابة والمحاسبة والشفاقة، واستدلّ على مصطلح «الاموال السوداء» كمهولة المصدر والحجم، لتمويل الحملات الانتخابية المتعددة. في السابق، عمد كلا الحزبين ويؤمديهم على استنساخ وتعديل بلاتضاء صناديق مالية لدعم الانتخابات ذات تفرّعات ومشتجبات معدودة، ليس بدافع تنوع مصادر الدعم فحسب، بل للتحليل على القيود المفروضة.

في الجولة الانتخابية الراهنة، تجسّدت مصادر «الاموال السوداء» في عدد من السياسات الانتخابية العمومية، لا سيما نورث كارولينا، التي بلغ معدل الدعايات المتلفزة بث واحدة كل 50 ثانية، في الايام الاخيرة للسباق، الأعلى كلفة في تاريخ الانتخابات الاميركية لمنصّب على مجلس الشيوخ. وقد قدرت التكلفة الإجمالية بما ينوف عن 100 مليون دولار.

في ولاية كنتاكي، تبثت مجموعة مجهولة «تحالف الفرص لكتناكي» نفقات

الصرف على «12,000»، دعاية متلفزة لمرشحها المفضل، ميثش ماكلو.

يزعم «التحالف» في الولاية الرسمية استقلاليتة عن أي من المرشحين، بيد ان السجلات الرسمية أشارت الى إدارة المجموعة من قبل «مساعد سابق لميثش ماكلو» كأحد فروع حملته الانتخابية.

ايضا، استعاد ثلاثي أباطرة تمويل الحزب الجمهوري بريقة ودوره المحوري في هذه الجولة، مغلاّب، كارل روف وشيلدون اديلسون والاخوين كوك»، عبر مؤسسات مستخرضة لهذا الغرض. وحصد الأول 6 مقاعد من مجموع 10 انق علىها في عدد من الولايات، وقد يخصص مفعدين إضاقيين

في ولايتي الاسكا ولوزيانا اللتين لن تحسم نتائجهما الا مطلع العام المقبل.

حصيلة مائلة سجلها الأخوان كوك، اذ فاز 5 مرشحين من مجموع 9 تمّ دعمهم بقتاقة.

بالمقابل، مؤول حملات الحزب الديمقراطي الاكبر، توم ستيرز، انفق نحو

73 مليون دولار دعما لمرشحين مؤابن لأجندته «التقدمية»، وحصد نتائج

متواضعة نسبية الى حجم الإنفاق؛ استطاع الإطاحة بمرشحين للحزب

الجمهوري ومرشح آخر لمنصب حاكم الولاية – توم كوربيت في ولاية

بنسلفانيا، واخفق في ولايتي فلوريدا وماين.

بالتمويل العام للانتخابات كي لا يستطيع على شراء الولاية لصالح «ساترنز بل يعمل عاملان للشركات الكبرى»، وتبرّعاتها الضخمة لصالح مرشحين من الحزبين اذ دأبت على المرانحة على الطرفين سوية، وان ينسب

مقاوطة.